تحليل التشريع

كيفيّة قراءة مشاريع القوانين بطريقة نقديّة

Analyzing Legislation

How to read Bills Critically

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
National Democratic Institute for International Affairs

تحليل التشريع

كيفيّة قراءة مشاريع القوانين بطريقة نقديّة

Analyzing Legislation

How to read Bills Critically

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة

National Democratic Institute for International Affairs

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة (NDI)

إنّ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة (NDI) منظمة دولية لا تتوخّى الربح المادي وتسعى إلى توطيد الديمقراطية ونشرها عبر العالم. يوفّر المعهد الديمقراطي الوطني، مستعينًا بشبكة دولية من الخبراء المتطوّعين، مساعدة عمليّة للقادة السياسيين والمدنيين لدفع القيم والممارسات الديمقراطيّة إلى الأمام. ويعمل المعهد مع ديمقراطيين في كلّ مناطق العالم لبناء منظمات سياسيّة ومدنيّة، وحماية الانتخابات، وتشجيع مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكم.

هذا الدليل

خطّ هذا الدليل موظّفو المعهد الديمقراطي الوطني في ويندهوك-ناميبيا، بعد مجموعة ورش عمل أقامها المعهد لمجلس نوّاب جمهوريّة ناميبيا حول تحليل مشروع القانون. يقدّر المعهد المساهمات التي قدّمها البروفسور ماثيو تشاسكالسُن (Matthew Chaskalson)، من جامعة ويتواترزراند (Witwatersrand) في جنوب أفريقيا؛ وكلينتون لايت (Light Clinton)، من مركز المساعدة القانونية، ناميبيا؛ والمستشارة فيكي إرنشتاين يا تويفو(Vicky Erenstein Ya Toivo Adv)، من مكتب النائب العامّ؛ وأعضاء مجلس النوّاب الناميبي وموظفوه.

أنتج الدليل بمنحة من الوكالة الأميركيّة للتنمية الدولية (USAID).

لمزيدٍ من المعلومات حول برامج المعهد الدّيمقراطي الوطني، الرّجاء الاتّصال بـ:
المعهد الدّيمقراطي الوطني للشؤون الدّولية
2030 شارع م.، الطّابق الخامس، شمال غرب
واشنطن، العاصمة 20036
هاتف: 5500 - 728 (202)
فاكس: 5520 - 728 (202)
البريد الالكتروني: contactndi@ndi.org
صفحة الشّبكة الالكترونيّة: www.ndi.org

الرجاء إرسال أيّ تعليق أو سؤال عن ترجمة هذا الكتيّب إلى: nditranslation@sodetel.net.lb

النسخة العربيّة: ترجمة ميّ الأحمر، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة، بيروت- لبنان.
حقوق النشر للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة 2004 (NDI)، 01/05. جميع الحقوق محفوظة. يُسمح بإعادة صياغة أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لغايات غير تجارية شرط الإقرار بأنّ NDI هو مصدر هذه المعلومات، وإرسال نسخة عن أيّة ترجمة كانت إليه.

قائمة المحتويات *Table of Contents*

الشروع بالعمل 4

تحديد مشروع القانون 5

العنوان القصير والطويل 7

هيكليّة مشروع القانون 8

القضايا السياسيّة والقانونيّة 9

القضايا اللغوية الدلاليّة 11

مصطلحات أساسيّة 12

الخاتمة 16

القسم الأوّل
الشروع بالعمل

Section One
Getting Started

- إنّ الفهم الوقائعي والقانوني للقضايا التي يجب التطرّق إليها في مشروع قانون ما أمر مهمّ.

- يجب قراءة كلّ مشاريع القوانين بدقّة. ولكن قبل قراءة مشروع القانون بالتفصيل، راجع العناوين العريضة لأجزاء مختلفة من المشروع. هذا الأمر سيساعد على تنميّة حسّ واضح حول بنيته.

- انظر أيضًا إلى عناوين الأقسام أو الأقسام الفرعيّة من مشروع القانون قبل قراءته بالتفصيل. حاول أن تحدّد كيفية مناسبة قسم أو مجموعة أقسام للمشروع ككلّ، وعلاقتها بعضها بالبعض.

- إنّ المفتاح لفهم عميق لمشروع قانون ما هو النظر إليه بانتباه، وبمنهجيّة ونظامية. ويتطلّب هذا الأمر قراءة المشروع أكثر من مرّة. وستُكسِب كلّ قراءة فهمًا أشمل وأدقّ لنقاط الضعف والقوة لمشروع القانون هذا.

- يجب استخلاص تصميم للمشروع بغية فهم منطقه. ويمكن وضع التصميم من خلال تصفّح مشروع القانون قبيل قراءته بالتفصيل. يجب كتابة التصميم والرجوع إليه عند قراءة مشروع القانون تفصيليًا.

- لا تحمل كلّ الكلمات في مشروع القانون معاني القاموس العاديّة. لهذا من الضروري قراءة قسم التعريفات في مشروع القانون قبل قراءة النص الكامل. وارجع لاحقًا، عند قراءة المشروع بالتفصيل، إلى قسم التعريفات والتحديدات دائمًا من أجل البحث عن توضيح حول مصطلحات ومراجع قد تكون غير واضحة أو مبهمة.

- تذكّر دائمًا أن القصد من التشريع هو أن يصبح قانونًا. لهذا يجب أن تكون بنود مشروع القانون الشرطيّة موضوعة حتّى تتعايش مع البنود الشرطيّة الأخرى لهذا القانون و/أو مع قوانين موجودة أخرى. عيّن موضع القانون الموجود والمرتبط والذي يجب تعديله، وافهمه، وذلك حسب الضرورة.

القسم الثاني
تحديد مشروع القانون

Section Two
Bill Identification

يجب أن يكون لكلّ مؤسّسة تشريعيّة نظام واضح لتصنيف، وتوثيق، وتسجيل مشاريع القوانين التي تأخذها بعين الاعتبار وتسنّها كقوانين. فمن المهمّ وجود آليات تسمح بإعادة تقفّي التاريخ التشريعي لبلد ما. تحتاج المحاكم، خصوصًا، الإحاطة بتطوّر كلّ البنود القانونيّة من أجل فهم نوايا واضعيها.

تتضمّن الصفحة الأولى من مشروع القانون، مثاليًا، المعلومات التالية:

- ❑ اسم البلد؛
- ❑ واسم الشخص الذي قدّم مشروع القانون أو جدوله؛
- ❑ ورقم مشروع القانون وعنوانه القصير؛
- ❑ واسم المجلس التشريعي الذي يعالج مشروع القانون؛
- ❑ ومرحلة العملية التشريعيّة التي تعكسها هذه النسخة من مشروع القانون (مثلاً «كالقراءة الأولى» أو «كما أقرّته الجمعيّة الوطنيّة»).

نموذج الصفحة الأولى من مشروع قانون
Sample of a Bill Cover Page

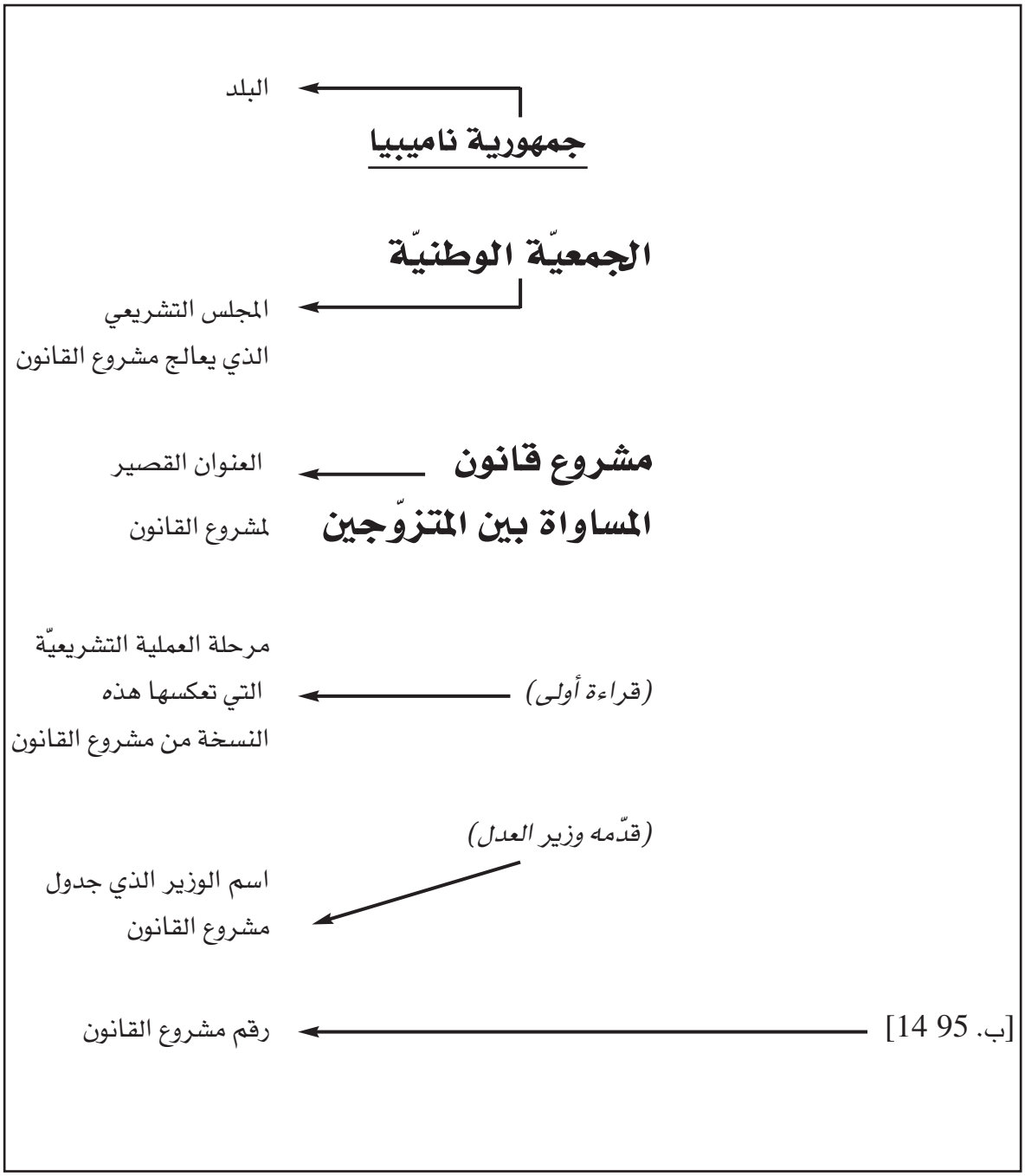

القسم الثالث
Section Three

العنوان القصير والطويل
Short and Long Title

❑ **يعلن العنوان القصير باختصار لكن بوضوح موضوع مشروع القانون.**

يظهر العنوان على الصفحة الأولى من مشروع القانون، كما أشرنا في القسم السابق. ويجب أن يكون العنوان القصير مختصرًا ويسمح للقارئ أن يفهم القضية المأخوذة بالاعتبار بسهولة. يُرجع عادةً إلى مشاريع القوانين بعناوينها القصيرة، وتسمّى بها.

يمكن لعنوان قصير، لأجل أغراض الضغط للتأثير على مجلس النواب والمدافعة، أن يروّج للطرق التي ستفيد العامّة وتحسّن نوعيّة الحياة في بلد ما. ويمكن استخدامه لإثبات أنّه، رغم الواجبات التي يفرضها القانون على المواطنين، لا تزال المصلحة العامّة هي الاهتمام الأساسيّ للمشرِّع.

> ***مثال:*** إعطاء مشروع قانون العنوان القصير «مرسوم المياه النظيفة» بدل «مرسوم لتنظيم المراقبة موارد المياه في ناميبيا.»

❑ **يخصّص العنوان الطويل، المعروف عمومًا باسم التوطئة، أغراض المتقدّم (المتقدمين) باقتراح لمشروع قانون ما.**

يجب أن يفسّر العنوان الطويل السياق الذي أدّى بالمشرّع إلى أن يقرّر تعديل القانون أو يضع قانونًا آخر. يحدّد المشرّع نواياه، من خلال الرجوع إلى المشاكل التي يحاول مشروع القانون التطرّق إليها والحلول التي يطرحها. ينصّ العنوان الطويل على المُراد من التشريع، ونطاقه، وأغراضه، والناس المستهدفين، والمقوّمات الإقليميّة، إلخ. ويظهر العنوان الطويل عادة في أوّل مشروع القانون ويبدأ بكلمة «لِـ/من أجل».

> **مثال:** العنوان الطويل لمشروع قانون المساواة بين الأشخاص المتزوّجين هو كما يلي:
>
> «لإبطال السلطة الزوجيّة؛ ولتعديل قانون الملكيّة الزوجيّة للزيجات في مجتمع الملكيّة؛ ولتزويد مسكن للنساء المتزوّجات؛ ولتزويد مسكن ووصاية للأطفال القصَّر؛ ولتنظيمٍ أوسع للاستحقاق الماليّ لضرورات المسكن، وذلك للمتزوّجين من خارج مجتمع الملكيّة؛ ولتعديل بعض القوانين بغية تنفيذ إلغاء السلطة الزوجيّة؛ وللتزويد للمسائل العارضة إلى ذلك.»

ترجع المحاكم غالبًا إلى االعنوان الطويل لمشروع القانون لتأسيس نيّة التشريع. يحصل هذا، نموذجيًا، عندما يكون معنى قسم ما غير واضح أو غامض. يمكن تجنّب سوء الفهم من خلال كتابة العنوان القصير، والعنوان الطويل، ومضمون مشروع القانون، بطريقة واضحة، ومختصرة، ومتآلفة بقدر الإمكان.

القسم الرابع
هيكليّة مشروع القانون

Section Four
Bill Structure

❑ **تؤثّر هيكليّة مشروع القانون على معناه.**

احفظ دائمًا هيكليّة مشروع القانون بالاعتبار عند قراءته بالتفصيل. تذكّر أنّه يجب قراءة كلّ قسم على حدة. كذلك لا تتواجد الأقسام الفرعيّة كلّ على حدة، بل هي ترتبط بالقسم التي تقع تحته.

مثال: ينصّ مشروع قانون تسليم المجرمين في القسم ٢٢، والأقسام الفرعيّة (٢) و(٣) على ما يلي:

"(٢) يمكن ترحيل أيّ شخص مطلوبة إعادته لبلد تحت هذا القانون من ناميبيا تحت وصاية الشخص المصرّح له تسلّمه/ها.
(٣) كلّ شخص ملقى القبض عليه ضمن شروط هذا القانون ويهرب أو يحاول الهرب من هذه الوصاية-
أ) يمكن توقيفه في أيّ جزء من ناميبيا بطريقة مشابهة لتوقيف أيّ شخص هارب من الوصاية بعد توقيفه لجنحة في ظلّ قوانين ناميبيا؛
ب) يكون مذنبًا بجنحة وعرضة، عند إدانته، للسجن لفترة لا تتجاوز خمس سنوات.»

في هذه الحالة، يجب قراءة الفقرة أ) فقط مترافقة بالقسم الفرعي (٣). إذا تمّت قراءتها مع القسم الفرعيّ (٢) أيضًا، فستعني أنّه ما إن يُلقى القبض على الشخص، سيعتبر مذنبًا بجنحة وسيسجن لفترة تصل إلى خمس سنوات.

إنّ تقسيم التشريع إلى أقسام وأقسام فرعيّة لا يفصل الأفكار والمواضيع فحسب، بل يروّج الوضوح والدقّة. إنّ تقسيم القضايا الطويلة والمعقّدة و/أو التقنيّة يجعل متابعة التشريع أسهل، ومضمونه أسهل للفهم. يجب أن يحتوي كلّ قسم فرعيّ على فكرة أو قضيّة محدّدة ومستقلّة مرتبطة بالغرض الشامل للتشريع ومتكاملة معه.

القسم الخامس
القضايا السياسيّة والقانونيّة

Section Five
Political & Legal Issues

❑ **ما هو غرض التشريع ونطاقه؟**

- علام ينصّ التشريع؟ لِمَ ينصّ على هذا؟علامَ يجب أن ينصّ غير هذا؟
- من يستهدف مشروع القانون؟ من ينتفع من المشروع؟ من يضرّه المشروع؟ هل هناك استثناءات؟
- ما الحقوق والواجبات و/أو المسؤوليات التي يحدّدها مشروع القانون؟
- هل الإجراء الموصوف في مشروع القانون عادل ومعقول؟

❑ **هل يتمّ إنجاز الأهداف السياسيّة من خلال القانون المقترح؟**

❑ **كيف سيتمّ تنفيذ القانون؟**

- من سينفّذ التشريع؟ أيّ وكالة، أو قسم، أو وزارة سيدير النتاج أو البرنامج أو النشاط الذي سينتج عن مشروع القانون؟
- ما ستكون حقوق ومسؤوليات الموظفين السياسيين والإداريين في الوزارة (الوزارات)؟
- هل يملك الوزير والموظّفون الحكوميون السلطة الكافية لتنفيذ القانون؟ هل درجة السلطة الاستنسابيّة الممنوحة للحكومة أو لموظّف حكومي إداري مناسبة؟
- ما التأثير السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ لهذا التشريع؟ هل تملك الحكومة الوسيلة الماليّة والإداريّة للسيطرة على هذا التشريع وتنفيذه؟
- ما هي عمليّة التنفيذ؟ ما الجزاء والعقوبات (المدنيّة والجنائيّة) التي يجب أن يتضمّنها مشروع القانون بغية الترويج للإذعان لمشروع القانون؟
- هل يمكن للمواطنين أن يستأنفوا ضد القرارات التي تأخذها الحكومة (أيّ هل تمّ تأسيس محكمة)؟

❑ **ما آليّة التمويل للخدمة، أو للنشاطات، أو للبرامج التي يخلقها مشروع القانون؟**

- هل تمّ تعريف مصاريف ومخصصات ماليّة محدّدة في التشريع؟
- من أين ستأتي الموارد الماليّة للنشاطات التي يدعو إليها مشروع القانون؟
- كيف سيتمّ الحصول على الموارد الماليّة لتغطية مصاريف سنّ التشريع؟

- هل ستتمّ مشاورات عامّة قبل تبنّي مشروع القانون؟
  - ♦ من تمّت استشارته حتّى الآن؟
  - ♦ من الأشخاص الآخرون الذين يجب أن يُمنحوا فرصة التعبير عن رأيهم:
    - وزارات أخرى؟
    - مجتمع الأعمال؟
    - المنظمات غير الحكوميّة؟
    - النقابات؟
    - الكنائس؟
    - أعضاء من الشعب؟
    - خبراء آخرون؟
- ما الذي يمكن فعله للتأكّد من أنّ القانون سيعكس آراء الأكثريّة؟
- هل ينجز مشروع القانون التسوية الفضلى بين مجموعة من الحلول المحتملة.
- إذا أقيم إجراء استشارات أو سُمح لمدخلات خارجيّة، متى، وكيف، وأين ستجري؟ ماذا يحصل إذا لم يتمّ القيام بهذا؟

❑ **ما مدّة تطبيق القانون؟**

- متى سيتمّ تطبيق القانون؟ ما هو التاريخ حين يصبح فيه سنّ القانون ساري المفعول؟ هل يوجد أيّ شيء يمكن أن يؤخّر التواريخ الفعلية لمشروع القانون؟ هل المشروع ساري المفعول رجعيًّا (يعني أنّ تاريخ سريان المفعول هو قبل تاريخ سنّ القانون)؟
- ما الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل سنّ القانون؟ هل هناك فترة حين يصبح القانون معمولاً به تدريجيًا؟ هل توجد أيّة تواريخ انتقاليّة مفصح عنها بوضوح في مشروع القانون؟
- هل يوجد تاريخ لانتهاء صلاحيّة لتطبيق القانون؟ وإذا وُجد، هل هذا التاريخ منطقي؟

❑ **هل يتضمّن مشروع القانون أيّة بنود شرطيّة للمراقبة؟**

❑ **هل يمكن لمشروع القانون أن ينجح في كلّ امتحانات الشرعيّة؟**

- هل يعتبر الخبراء كلّ جوانب مشروع القانون هذا متوافقة مع الدستور الناميبي؟
- هل يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة التي تنضمّ إليها ناميبيا؟
- هل يتوافق مع التشريعات الأخرى الموجودة (القوانين/المراسيم)؟
- هل يتوافق مع قانون الدعوى الحالي من المحاكم ولجان التحكيم الإداريّة (الوطنية والدُوَليّة) والقانون العامّ؟
- هل يتوافق مع السلطات القانونيّة والثقافة المحليّة؟

القسم السادس
القضايا الدلاليّة

Section Six
Semantic Issues

❑ **هل مشروع القانون مفهوم؟ هل هو دقيق؟**

❑ **هل هو متجانس في استخدامه للّغة؟**

إن لم يتمّ استخدام الكلمات بدقّة وتجانس، تكون النتيجة ارتباك من حيث تأويلها. من المهمّ الرجوع إلى قسم التحديدات في مشروع القانون والتأكّد من أنّ المصطلحات المهمّة المستخدمة في كلّ النصّ تحمل معنى متشابهًا إلاّ إذا نصّ على عكس ذلك. يجب أن يظهر قسم التحديدات دائمًا في أوّل مشروع القانون. والتجانس (في استخدام المصطلحات) هو واحد من أكثر مميّزات مشروع قانون حَسَن الكتابة أهميّة. يجب أيضًا أن تطبّق التحديدات على أيّة قرارات سيتمّ وضعها حالما يتحوّل مشروع القانون إلى قانون.

❑ **هل يلغي مشروع القانون التحيّز ضدّ طبقات الشعب؟ هل يستخدم لغة متحيّزة وتمييزيّة؟ هل مشروع القانون يراعي الفوارق بين الجنسين؟**

❑ **هل تمّ اختيار كلّ كلمة بانتباه وتأنٍّ؟**

تأكّد دائمًا بما يمكن لاختيار كلمة معيّنة أن يوحي. فالقصد من كلّ كلمة أن يكون لها معنى محدّد. إن كان تحديد مصطلح ما مستخدم في مشروع القانون كاملاً، يمكن أن يُحصر معنى المصطلح بالتحديد المذكور.

مثال: يحقّ لكلّ المواطنين بالحقوق والمنافع التالية....

سؤال يجب أن يطرح، «هل سيتأثّر غير المواطنين بشكل معاكس بسبب حرمانهم من هذه الحقوق أو المنافع؟»

مثال: يعني مصطلح «مشروع قانون» جزءا من التشريع يؤخذ بعين الاعتبار، في حين يحتفظ بمصطلح «قانون» للتشريع الذي تمّ فعلاً وأُصدِر قانونًا. يصبح مشروع القانون قانونًا، في ناميبيا، مثاليًا، فقط بعد موافقة البرلمان عليه، وتوقيع الرئيس له، وأخيرًا نشره في جريدة الدولة (الجريدة الرسميّة.) يستخدم مصطلح (المادة) دائمًا في «مشروع القانون» للدلالة على القوانين والمراسيم.

القسم السابع
مصطلحات أساسيّة

Section Seven
Key Terms

يمكن أن يكون لوجود أو غياب كلمة أو عبارة معيّنة تأثيرًا مهمًّا على حياة الناس الذين سيطبّقون القانون والناس الذين سيكونون خاضعين لها. فيما يلي مصطلحات وعبارات يجب أن تعطيها انتباهًا خاصًا:

❑ و/أو

هل يريد المشرّعون أن تُنجز كلّ الشروط والاقتراحات في الحكم؟ أو قد يكون واحد منها كافيًا؟ استخدام «و» يوحي بضرورة انجاز كلّ المقترحات فيما تعني «أو» أنّ شرطًا واحدًا يجب انجازه.

> **مثال:** يجب حصول مؤسسة أجنبيّة على تأشيرة دخول (فيزا) للعمل إذا امتثلت مع الإجراء الموصوف أدناه وإذا كان على الأقلّ ٥٠٪ من الموظفين مواطنين ناميبيين.
>
> إذا استخدم المشرّع «أو» عوض «و»، فواحد فقط من الاقتراحات يكون مطلوبا للشركة لتحصل على تأشيرة الدخول للعمل.

❑ يجب/يجوز

إذا تمّ استخدام مصطلح «يجب»، فهذا يعني أنّ المشرِّع قرَّر أنّ ما وُصف في مشروع القانون هو ملزم. إذا استعمل مصطلح «يجوز» عوض ذلك، فحينها يرجع قرار الالتزام ببند مشروع القانون أو عدم الالتزام به إلى الشخص أو المنظّمة الذي/التي يستهدفه مشروع القرار. فالبند هو تقديري استنسابيّ عوض كونه إلزاميًّا.

> **مثال:** يجب أن تصدر وزارة التجارة والصناعة تأشيرة دخول للعمل لأيّة شركة مسجّلة في واحد من البلاد المذكورة في الملحق أ والتي قدّمت، بموجب الإجراء المذكور في الجدول ١، طلبًا بأنّ تصبح مستثمرًا أجنبيًا في ناميبيا.

يختلف المعنى فيما سبق لو تمّ استخدام «يجوز»، إذ يصبح حينها اختياريًّا للحكومة أن تصدر تأشيرات الدخول للعمل. إذا أعطي الكثير من حريّة التصرّف، فسيكون عندئذ صعبًا للنوّاب أن يسيطروا على السلطة الضابطة للموظفين الحكوميين.

❑ ضمنًا (بمن فيهم/) مثل

عند استخدام كلمات مثل «ضمنًا» أو «مثل»، من المهمّ مراجعة ما يتمنّى المشرِّع أن يُضمِّن في البند الشرطيّ غير ذلك. توحي هذه الشروط بأنّ لائحة ما لا تتضمّن كلّ الاحتمالات. ما تبعات عدم تقديم لائحة شاملة؟

> **مثال:** يمكن اعتقال الأشخاص، بمن فيهم مرتكبي الجرائم، وتسليمهم إلى بلدهم الأصلي.
>
> تعني هذه الصياغة بأنّ القانون لا يُطبّق حصريًّا على الأشخاص الذين يرتكبون جريمة. فقد يسلّم المسؤولون الحكوميون أشخاصا لأسباب أخرى غير مدرجة بالتحديد.

مثال: القسم الثالث من مشروع قانون المساواة بين الأشخاص المتزوّجين تنصّ على:

«بمقتضى هذا القانون، مفعول الفقرة ٢(١) هو:

(أ) إزالة القيود التي تضعها السلطة الزوجيّة على القدرة القانونيّة للزوجة بأن تبرم عقدًا وترفع دعوى قضائيّة، بما فيها، ولكن ليس حصرًا، القيود على قدرتها على:
(i) تسجيل الملكيّة غير القابلة للنقل باسمها؛
(ii) أن تكون منفِّذة الوصية لتركة ميت؛
(iii) أن تكون الوصيّة على ملكيّة/عقار مُفلسة (عاجزة عن أداء الديون)
(iv) أن تكون مديرة شركة؛
(v) أن تربط نفسها ككفيلة أصليّة؛ و

(ب) إلغاء موقف القانون العامّ القائل إنّ الزوج هو رأس العائلة.»

يعني هذا البند الشرطي أن مفعول إلغاء السلطة الزوجيّة سيتضمّن بعض التبعات المتضمّنة في الفقرات الفرعيّة ٣(أ) (i)، و(ii)، و(iii)، و(iv)، و.(v) ولكنّ المشروع لن يُحدّ بهذه التبعات. فالمفاعيل الموصوفة في الفقرات الفرعيّة هذه تشكّل ظروفًا حيث لن يكون هناك أيّ قيد على قدرة الزوجة على أن ترفع دعوى قضائيّة أو تبرم عقدًا. يمكن للوزارة المسؤولة عن تطبيق هذا القانون أو المحكمة التي سيتطلب منها تفسير هذه الفقرة أن توسّعه لتطبّقه على ظروف أخرى.

❑ الأعداد

افحص دائمًا سبب اختيار المشرِّع لعدد معيّن في مشروع القانون. لماذا تمّ اختيار عدد ما وليس غيره؟

مثال: تنص الفقرة ١٠(٤)(ب) من قانون تسليم المجرمين (الفارّين) على أنّ:

« أيّ شخص يتمّ توقيفه بموجب الفقرة الفرعيّة (٣) يجب، وبمطابقة مع المادة ١١ من الدستور الناميبي-..... أن يمثل أمام قاضٍ خلال ٤٨ ساعة من توقيفه أو توقيفها...»

لماذا قرّر المشرِّع أنّ جلسة المحاكمة يجب أن تحصل خلال ٤٨ ساعة من التوقيف؟ لم ليس ٢٤ ساعة، أو ٣٦ أو ٧٢؟ ما تبرير العدد المختار؟

❑ شرط أن

إنّ العبارة «شرط أن» توحي بأنّ الاقتراحات اللاحقة تشكّل استثناء من القاعدة العامّة. عند قراءة العبارة «شرط أن» يجب أن تبدلها بكلمة «لكن».

مثال: تذكر الفقرة ٥(١) من قانون تسليم المجرمين الفارّين:

«... إذا بدا للوزير... أنّ المنصب الذي طُلبت من أجله إعادة كهذه هو جنحة ذات طبيعة سياسيّة: شرط أنّ لا يطبّق هذا البند على أيّة جنحة يُعلن أنّها ليست جنحة سياسيّة/جرم سياسيّ...»

❑ وقف على

إنّ عبارة «وقف على» تجعل الجملة شرطيّة. هذا يعني أنّ البند الشرطي لمشروع القانون سيكون ساري المفعول فقط إذا لم يُخلّ ببند آخر. لذلك، لفهم بند في مشروع قانون يتضمن «وقف على»، من الضروري قراءة جزء مشروع القانون المرجوع إليه تمامًا بعد عبارة «وقف على»، مرّة أخرى.

مثال: الفقرة ٢(١)(أ) من مشروع قانون المساواة بين الأشخاص المتزوّجين تقول:

«وقف على أحكام هذا القانون في ما يخصّ إدارة ملكيّة مشتركة

(أ) إنّ قاعدة القانون العامّ التي يكتسب من خلالها الزوج السلطة الزوجيّة لشخص زوجته وملكيتها مُبطلة بموجب القانون...»

في هذه الحالة، إنّ إبطال قاعدة القانون العامّ التي يكتسب الزوج من خلالها السلطة الزوجيّة على زوجته هو شرطيّ على كون هذا الإبطال متناسقًا مع إدارة ملكيّة مشتركة كما عُرِّفت في مشروع قانون المساواة بين الأشخاص المتزوّجين. لذلك، من أجل فهم هذه الفقرة، من الضروريّ أيضًا قراءة تلك الفقرات التي ترجع إلى إدارة ملكيّة مشتركة.

❑ بعد إجراء التعديلات الضروريّة Mutatis Mutandis

العبارة اللاتينيّة (المترجمة: إجراء التعديلات الضرورية) تعني أنّ الإجراء المحدَّد لفقرة واحدة سيكون تمامًا نفسه في هذه الحالة المعيّنة.

مثال: أحكام الفقرة ٣٢ يجب أن تُطبِّق «mutatis mutandis» لإنشاء مدارس خاصّة تحت الفقرة الفرعيّة ٢.

وتطبّق الأحكام نفسها المذكورة في الفقرة ٣٢ على هذه الفقرة من مشروع القانون مع التعديلات اللازمة.

❑ بالرّغم من

تستخدم عبارة «بالرّغم من» عندما يعالج بندان من مشروع قانون القضيّة نفسها. فيكون البند الذي يتضمّن عبارة «بالرّغم من» كاستثناء من البند الآخر. لفهم بند يتضمّن مصطلح «بالرّغم من»، من الضروريّ أيضًا قراءة البند الذي يرجع إليه.

مثال: مثال: تذكر الفقرة ٧(٤) من مشروع قانون المساواة بين الأشخاص المتزوّجين:

«بالرّغم من الفقرة الفرعيّة ١(ج)، يمكن للزوج/الزوجة المتزوّج/ـة في تشارك الملكيّة، بدون موافقة الزوجّ الآخر أن... (أ) يبيع ضمانات مسجَّلة في البورصة...»

تفيد الفقرة الفرعيّة ٧(١)(ج):

«باستثناء في ما هو مسموح...، لا يمكن لزوج/زوجة متزوّج في تشارك الملكيّة، بدون موافقة الزوج الآخر، أن (ج) ينقل الملكيّة، أو يتنازل عنها، أو يرهن أيّة أسهم، ...»

تعني عبارة زبالرّغم منس في هذه الحالة أنّه بغضّ النظر عمّا كُتب في الفقرة الفرعيّة ٧(١)(ج)، يمكن نقل الأسهم ضمن إطار ٧(٤)(أ).

الخاتمة Conclusion

عندما تُصدَر مشاريع القوانين كقوانين، فهي هنا لتبقى إلاّ إن عُدِّلت. ومن أجل تجنّب أيّة ريبة قانونيّة ممكن أن تؤدّي إلى إقامة دعوى قضائيّة طويلة ومكلفة، من الضروريّ ضمان أنّ مشاريع القوانين التي أقرّها البرلمان واضحة وشفافة بقدر الإمكان. وهذا الأمر سيفيد المواطنين الخاضعين لتطبيق القانون وقائدي الحكومة والموظفين الحكوميين الموكلين بتطبيق قوانين ناميبيا وإدارتها وفرضها.

لفهم كليّ لغرض مشروع القانون السياسيّ وتبعات تبنّيه، من الضروريّ معاينة كلّ المكوّنات لمشروع القانون والتدقيق فيها بلا استثناء. كلّ فقرة مستقلّة، وكلّ فقرة فرعيّة، وكلّ كلمة لها دور ومعنى معيّن. في تحليل تشريع ما، يجب البدء بفهم البنية والمفاهيم الأساسيّة لمشروع القانون. من هناك، على المرء أن ينتقل إلى التركيز بانتباه على تفاصيل مشروع القانون. توضح قراءة مشاريع القوانين المناطق الغامضة وتخفّف الحاجة إلى تعديلات مستقبليّة. من خلال تدقيق عميق للتشريع، يكسب النوّاب معرفة عميقة للتشريع المقترح ويصبحون أكثر فعاليّة في العمليّة التشريعيّة. إضافة، يضع هذا الأمر النوّاب في موقع أفضل لتفسير التشريع للعامّة وللإعلام.

NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS